

«جاستا».. المسكوت عنه في زيارة «بن سلمان» الأمريكية



محمد المنشاوي

وسط الصريح المصاحب للزيارة الطويلة لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، للولايات المتحدة، اختار الطرفان، الأميركي وال سعودي، عدم التطرق إلى قضية مهمة، لكي لا تعكر جو الزيارة والاحتفالات المصاحبة المرافقة لها.

وهي قانون جاستا، أي «العدالة ضد رعاة الإرهاب»، وقد أقره الكونغرس تشريعاً، وأصبح قانوناً في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2016.

يعطل هذا القانون قانوناً سابقاً صدر عام 1976، كان يوفر الحماية السيادية للدول وحكومتها من الملاحقة القضائية داخل الولايات المتحدة.

وقد مر «جاستا» بأغلبية وإجماع غير مسبوقين في مجلسي الكونغرس، الشيوخ والنواب. وصوت أغلب الأعضاء، في حالة نادرة، لصالح القرار قبل أن يتدخل الرئيس السابق، باراك أوباما، بالفيتو الرئاسي محاولاً إيقافه.

ورغم تدخل الرئيس وفريق البيت الأبيض ووزارة الدفاع وأعداد كبيرة من الدبلوماسيين والخبراء السابقين في محاولات لثنى الكونغرس عن قراره، إلا أن «جاستا» أصبح قانوناً بأغلبية 97 صوتاً في مقابل صوت واحد في مجلس الشيوخ، وبأغلبية 348 مقابل 77 صوتاً بمجلس النواب، حتى بعد كل تلك الاعتراضات. خلال الحملة الانتخابية، عبر الرئيس دونالد ترامب عن صريح دعمه الكامل لقانون جاستا.

ورغم ذلك، كانت السعودية وجهة الرحلة الخارجية الأولى للرئيس ترامب، بعد وصوله إلى الحكم، ومنحت

السعودية تراسب كل ما يزيد. اتفق الطرفان، السعودي والأميركي، على الاحتفاء بعقد صفقات تقترب قيمتها من نصف تريليون دولار.

اتفقا على إلقاء اللوم على سجل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما فيما آل إليه حال العلاقات بين الرياض وواشنطن من سوء. واتفق الطرفان على إدانة إيران ولومها على كل المشكلات التي يعاني منها الشرق الأوسط، بدءاً من اليمن وسوريا والعراق وصولاً للصراع العربي الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى الجانب المالي للزيارة، لم يكن ممكناً لدولة أخرى أن تستقبل ترامب كما استقبلته السعودية، ولم يكن لدولة أخرى أن تنفق بهذا البذخ كما أنفقت، ولم يكن لدولة أخرى أن تضمن عدم خروج مظاهرات مناوئة للزيارة.

لم يكن ممكناً استقبال «ترامب» عند أقرب حلفاء واشنطن في كندا أو بريطانيا من دون خروج عشرات وربما مئات الآلاف تظاهراً ضد سياساته العنصرية والفاشية، كما لم يمنع موقفه المعادي للإسلام والمسلمين من استقبال المملكة له.

وأسس الطرفان خلال الزيارة لعلاقات فريدة تجمع بين آل سعود بعائلة الرئيس «ترامب» وعندما جاء الأمير الصغير «محمد بن سلمان» لواشنطن الأسبوع الماضي، تم ضخ الحياة من جديد فيما اتفق عليه في أثناء زيارة ترامب الرياض.

إلا أنه خلال زيارته بن سلمان الحالية للولايات المتحدة، لم يتحدث ترامب، ولا أي من أركان إدارته عن قانون جاستا الذي فُصل لكي يتم من خلاله توجيه الاتهام للعرب السعودية وأعضاء أسرتها الحاكمة بالضلوع، بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة، في تمويل هجمات 11 سبتمبر الإرهابية والتي وقعت عام 2001، وراح ضحيتها نحو ثلاثة آلاف أمريكي.

وبعد صدور القرار، رُفعت عشرات القضايا بموجب هذا التشريع الجديد، واستقبلت محاكم العاصمة واشنطن ونيويورك دعوات قضائية من مئات من أهالي ضحايا 11 سبتمبر وعائلاتهم ضد حكومة المملكة السعودية، يتهمونها بتقديم دعم مادي ومالٍ لتنظيم القاعدة، سنوات قبل الهجوم الذي يُعد أسوأ هجوم إرهابي يقع داخل الأراضي الأمريكية.

خلال الزيارة، يتم التركيز فقط على «صورة جميلة» للتغييرات الشكلية التي يقدمها محمد بن سلمان للرأي العام الأميركي، وتعلق بحريات أكبر للنساء السعوديات في المجالات الاجتماعية والرياضية والاقتصادية والتعليمية. يتحدثون عن حملاتٍ ضد الفساد، وعن تنويع الاقتصاد السعودي، لابتعاد عن الاعتماد الكامل على موارد النفط، ولا يتحدثون عن قانون جاستا وتداعياته.

كانت الحكومة السعودية قد عبرت عن اعتراضها وانزعاجها الكبير من صدور قانون جاستا، ورأته مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي. وقال بيان للحكومة السعودية آنذاك إن من شأن صدور القرار "إضعاف الحصانة السيادية للدول والتأثير سلباً على جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة".

بعد أسبوع قليل من انتهاء زيارة ترامب الرياض، حدث انقلاب داخل القصر الملكي السعودي، أوصل محمد

بن سلمان إلى منصب ولي العهد، وتمت إزاحة محمد بن نايف. ثم كانت ما أطلق عليها الحملة ضد الفساد. ورغم عدم صدور ردود فعل قوية من أي من العواصم الكبرى، ردًا على إلقاء محمد بن سلمان القبض على كبار رجال المال والأعمال السعوديين، وتنحية وتحديد إقامات كل خصومه السياسيين، كان ترامب الاستثناء الوحيد من خلال تأييده المباشر لخطوات بن سلمان.

وقال ترامب في تغريدة حينذاك إن لديه ثقة كبيرة في الملك سلمان وفي ولی عهده الأمير محمد، وإن "بعض أولئك الذين يعاملون بصرامة في السعودية استنفروا بلدهم سنوات".

ثم جاء إعلانولي العهد السعودي نيته طرح حصة من شركة أرامكو السعودية النفطية الحكومية العملاقة نسبتها 5%， وأن ذلك سيحدث من خلال طرح عام أولي للأسهم في 2018 في البورصة السعودية، بالإضافة إلى بورصة أجنبية واحدة، وكان التركيز منصبًا على بورصتي لندن ونيويورك. وأراد الرئيس ترامب استغلال علاقاته القوية ببيت الحكم السعودي، وضغط مفرداً بأنه يأمل أن يتم طرح أسهم شركة أرامكو في بورصة نيويورك.

وكان محمد بن سلمان قدر قيمة أرامكو بما يقرب من تريليوني دولار، إلا أن الخوف من استقلالية القضاء في أميركا، والفصل بين السلطة التنفيذية والجهات القضائية يدفع السعوديين إلى البحث عن بورصة أكثر أماناً لطرح أسهم شركتهم الأكبر، خوفاً من تداعيات القضايا المرفوعة ضدها عن طريق قانون جاستا، واحتمال تجميد أصول سعودية حال الحكم لصالح عائلات صهايا 11 سبتمبر.

لم تجرؤ الرياض على أن تطالب ترامب بأي شيء تجاه قانون جاستا. وربما أنها تدرك أنه أصبح سارياً، ومن الصعوبة أو المستحيل تغييره. وسيطر الترقب على "عقلاء واشنطن" فيما يتعلق بمستقبل المملكة السعودية، خصوصاً مع التغيرات والخلافات المتتسارعة على حدودها الجنوبية أو الشمالية أو حتى الشرفية. نعم، باركت واشنطن وصول بن سلمان إلى سدة الحكم، على الرغم مما لديها من عوامل قلق وتحفظات ترتبط بقراراته المتسارعة وقلة خبرته من ناحية. ويعتقد بعض الأميركيين أن الأمير الشاب يمثل فرصة حقيقة للتحديث، نظراً لمصرّته، وعدم ارتباطه بالتقاليد السعودية المتشددّة..

إلا أن آخرين يدركون أيضاً أنه فرصة قد يتحول إلى أزمة أو قبلة موقوتة، لا يمكن معها السيطرة على زمام أمور الحليف السعودي المهم. وهذا هي الولايات المتحدة تتعرف إلى الأمير الصغير، ويعرف هو أيضاً إلى أميركا.

وبين هذا وذاك يبقى قانون جاستا والقضايا المرفوعة أمام محاكم أميركية، والتي لا يتطرق إليها الطرفان، خنgra مستقراً في مستقبل علاقات الرياض بواشنطن.

- محمد المنشاوي كاتب صحفي في الشؤون الأمريكية من واشنطن.

المصدر | العربي الجديد

